حقوق الملكية الفكرية والحصول على الدواء وبراءات الاختراع على الحياة

تمنح اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (Intellectual Property Rights) (IPR) حقوق الملكية والحماية القانونية للأفكار والإبداع الفني (الروايات، الموسيقى، الأفلام)، والابتكارات التقنية والوسائل التسويقية (مثل الشعارات والعلامات التجارية). وتنشئ اتفاقية الجوانب التجارية في الملكية الفكرية (TRIPs) التابعة لمنظمة التجارة العالمية، حقوقا للملكية تطبق في كافة أرجاء العالم. كما تطالب كافة الدول الأعضاء في المنظمة بسن تشريعات محلية لتطبيق هذه الحقوق الجديدة.

ويتسم سقف حماية حقوق الملكية الفكرية الذي تطالب به هذه الاتفاقية بالارتفاع الشديد. أي أنه أعلى من السقف الموجود في معظم الدول الأعضاء بالمنظمة قبل تطبيق مقررات دورة أورغواي. كما تتميز هذه اللوائح بسعة المدى، إذ نجد أنها تغطي مجالات الأدوية والمواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، وأصناف النباتات، والخصائص الوراثية للبذور (بما في ذلك البذور التي نتجت عن عملية تهجين وتلاقح استمرت لمئات السنين، أو تلك التي ظهرت بفعل معالجات وممارسات تقليدية)، والكائنات الدقيقة (Microorganisms)، وأصناف أخرى كثيرة. كما نجد أن اتفاقية الجوانب التجارية في الملكية الفكرية (TRIPs)وبدلا من أن تسعى للترويج لمفهوم "التجارة الحرة – قد نصت على أن لأصحاب براءات الاختراع لمنتجات معينة الحق في احتكار تسويقها لمدة عشرين عاما. وقد طالب هذا القانون الولايات المتحدة بزيادة أمد حماية براءات الاختراع فيها من ١٧ إلى ٢٠ عاماً، وهي خطة ستكلف المستهلكين الأمريكيين تقريباً ٦ مليارات من الدولارات وذلك بسبب تأخر ظهور توفير عينات مقلدة (Generic versions) من كثير من الأدوية. [1]

اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) توفر الدواء والطعام في الدول النامية

أثار التوقيع على هذه الاتفاقية عاصفة من الاحتجاج في الدول النامية. فقد اعتادت الكثير من الدول النامية على استثناء الغذاء والدواء من قوانينها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وذلك كي تضمن توفر هذه الاحتياجات الأساسية بأسعار معقولة، ولتخرجها من دائرة الاحتكار التي تمارسها شركات القطاع الخاص. إلا أن اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) قد نصت على وجوب خصخصة قطاعي الدواء والغذاء من خلال تطبيق قانون براءة الاختراع. وحسب وجهة نظر الكثيرين في الدول النامية –حيث يعصف النقص في الغذاء والأمراض بالسكان بصورة دائمة –فإن الحماية التي تكفلها قوانين هذه الاتفاقية لحقوق الملكية الخاصة بالشركات، تقوِّض كثيرا قدرة الحكومات على الاستجابة للاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وبالأخص تعاملها مع الأزمات الصحية العامة.

اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) تعرض الأمن الغذائي للخطر

تهدد هذه الاتفاقية الأمن الغذائي العالمي المهتز أصلاً، وذلك لأنها تفاقم المشكلات المتصلة بتوفر وتوزيع الغذاء والبذور. إذ ينص أحد بنودها على ضرورة قيام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحماية ملكية شركات الإنتاج الزراعي للأصناف الزراعية التي قامت بتطويرها بما في ذلك البذور. وهو مطلب يكرّس بشكل درامي نفوذ كبريات الشركات المتخصصة في مجال تحسين البذور والتقنية البيولوجية، وذلك لأنه يحرم الفلاحين من ملكية البذور والسيطرة عليها.

يتعين على الفلاحين –عندما تحصل الشركات على براءات اختراع لصنف معين من البذور –دفع رسوم سنوية مقابل استخدامهم لهذه البذور، حتى لو كان هذا الصنف نتاجا لعملية تهجين وتحسين اضطلع بها أسلاف هؤلاء المزارعين عبر أجيال وأجيال. وقد تم حتى الآن تسجيل براءات اختراع باسم عدد من الشركات لأصناف من بذور فول الصويا والذرة وزهرة الكانولا.[2] إلا أن فقراء

الفلاحين لا يقدرون على دفع تكاليف شراء البذور سنويا. ومن جهة أخرى، فإن اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) لا تشتمل على أي إجراءات لحماية السكان المحليين الذين ظلوا يمارسون، ولقرون، عملية تحسين وتهجين مستمرة لسلالات البذور، مما أدى إلى ظهور هذا النوع الجيد منها. إلا أن هذه الحقيقة لا تحول دون قيام أحد الباحثين في مجال التقنية البيولوجية بجمع هذه السلالة البذرية الجديدة ثم تسجيلها باسم إحدى الشركات بإحدى البلدان النائية.

كما حدث ربط بين احتكار ملكية أصناف معينة من المحاصيل -الذي تشجعه اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية التجارية (TRIPs) وانتشار مفهوم "الزراعة أحادية الثقافة"(Mono-culture agriculture). فمن الممكن أن يفضي التسويق الكثيف للمنتجات المحمية بحقوق الملكية الفكرية، إلى انتشار صنف واحد من المحاصيل أو من الماشية على امتداد العالم، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء مئات الأصناف المحلية من المحاصيل والمواشي.[3] إن "الزراعة أحادية الثقافة" ليست في الحقيقة سوى أنظمة بيئية فقدت تنوعها ومن ثم قدرتها على مقاومة الآفات والأمراض وعوادي البيئة. وقد كان الاعتماد على صنف واحد من البطاطس هو السبب الرئيس لحدوث المجاعة المشهورة في ايرلندا. فقد تمكنت الآفة التي أصابت محصول البطاطس هناك من الانتقال من حقل لآخر وفي جميع أنحاء البلاد وذلك بسبب اعتماد الايرلنديين وقتها على صنف واحد من البطاطس، وهو الصنف المعروف بـ " The lumper ".

اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) تسهّل ممارسة القرصنة البيولوجية على موارد الدول النامية

إن القرصنة البيولوجية تعني استيلاء الشركات التجارية على النباتات والبذور والأعشاب أو على الأساليب التقليدية لإعداد الدواء أو مواد مكافحة الآفات من النباتات والحيوانات المحلية، والتي اعتاد السكان المحليون أو أهل الريف على زراعتها منذ مئات، بل منذ آلاف السنين. فالواقع أن الشركات تستولي على براءات الاختراع، وتستفيد من مهارات ومعارف السكان المحليين، دون أن تعود من ذلك أي فائدة للمجتمعات التي طوّرت هذه الأصناف من النبات. ولكي

تحصل الشركات على الحق في براءة تطوير نوع معين من النبات، فليس عليها سوى أن تدعي أنها قد قامت بتعديل ذلك النبات، حتى لو لم يؤد هذا التعديل إلى إحداث تغيير جوهري في طبيعة النبات.[4] ولأن الجهات التي تمنح براءات الاختبار، لا تمتلك الوسائل اللازمة لاختبار "الخاصية الجديدة" المزعومة، فإنها تمنح براءة الاختراع لهذه الشركة في نهاية الأمر. أما البت في مشروعية الادعاء فيُترك للمحاكم المدنية وإجراءاتها المعقدة وتكاليفها المالية التي لا قبل للمجتمعات المحلية بها.[5]

وحالما تصبح اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) سارية المفعول في الدول النامية، فسيتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تمنح حقوق براءات الاختراع لشركات تحسين البذور، وذلك عن طريق استئصال المحاصيل "غير القانونية"، أو بفرض رسوم على صغار الفلاحين. والدولة التي تفشل في تطبيق هذا الإجراء، ستعتبر منتهكة لقوانين منظمة التجارة العالمية، ومن ثم تكون عرضة للعقوبات التجارية.[6]

إن أبرز مثال على هذه القرصنة البيولوجية هو حصول عدد من الشركات على براءات اختراع لمنتجات طبية معينة مستخلصة من شجرة النيم، تلك الشجرة التي يوجد موطنها الأصلي بالهند. كان السكان المحليين في الهند، وعلى الدوام، يقدسون شجرة النيم، وذلك لما لها من خصائص طبية، ولصلاحيتها لصنع مبيدات آفات بيولوجية.[7] ولقد اعتاد السكان، وعلى مدى قرون، على استخدام بعض المنتجات المستخلصة من هذه الشجرة التي يطلق عليها الهنود اسم "صيدلية القرية"، ليستخدموها في تنظيف الأسنان ولمعالجة طائفة من الحالات المرضية مثل البثور وبعض أنواع القرحة.[8]

وقد استمر الحال على ذلك في الهند حتى عام ١٩٧١م، وذلك عندما تنبّه أحد المستوردين الأمريكيين للخصائص الدوائية والطبية لشجرة النيم. وعقب ذلك سعت مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات من اليابان والولايات المتحدة، للحصول على عدد من براءات الاختراع الخاصة بمنتجات طبية مستخلصة من شجرة النيم.[9] وقد حصلت بالفعل على براءات الاختراع هذه. وقد شرعت شركة دبليو آر غريس (W.R. Grace) الأمريكية بالفعل في تصنيع وتسويق منتجاتها من

شجرة النيم من مركزها الذي أنشأته لهذا الغرض بالهند.[10] وكانت شركة غريس قد احتجت بأنها تستحق براءات الاختراع على منتجات شجرة النيم، لأنها قامت بتحديث طرق استخلاص المواد المفيدة من شجرة النيم.[11] وبهذا تكون شركة غريس قد تجاهلت حقيقة أن ابتكارها المزعوم يستند إلى معرفة تقليدية تراكمية سابقة، وأن الأدوية ومبيدات الحشرات المستخلصة من شجرة النيم قد اكتشفت بواسطة السكان المحليين، الذين استخدموا أساليب معقدة لعمل ذلك ولعدة قرون.

وتواجه شركة غريس حاليا معارضة لاستحقاقها لبراءات الاختراع لمنتجات شجرة النيم، إلا أننا نتوقع أن تدافع عن حقوقها المزعومة في منتجات شجرة النيم، وأن تطلب من الهند حماية هذه الحقوق، كما تقضي بذلك بنود اتفاقية الـ (TRIPs).[12]

طرحت دولة تايلاند في عام ١٩٩٧م مشروع قانون يهدف لمنع تكرار حوادث القرصنة البيولوجية التي حدثت لشجرة النيم الهندية في تايلاند. وقد اقترحت حكومة تايلاند إنشاء سجل لتدوين أسماء المشتغلين بالطب التقليدي الشعبي، ولتسجيل الأدوية التقليدية التي قاموا بتطويرها، وذلك لحفظ حقوق هؤلاء الأطباء الشعبيين إذا ما سعت إحدى شركات التقنية البيولوجية للحصول على براءة اختراع مادة طبية أو عملية من عمليات التطبيب التقليدي في تايلاند.[13] وردا على هذا الاقتراح بعثت وزارة الخارجية الأمريكية خطابا في أبريل من عام ١٩٩٧م للحكومة الملكية في تايلاند، تحذرها فيه من أن "الولايات المتحدة تعتقد أن قرار التسجيل هذا قد يشكل انتهاكا محتملا لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) وأنه يعوق البحوث الطبية التي قد تُجرى على هذه المواد".[14]

لم تأبه الحكومة التايلاندية حتى الآن للتهديد الأمريكي، وقد أوشك مشروع القانون المذكور أن يُجاز من قبل البرلمان التايلاندي.

التهديد الأول: شركة جيربر (Gerber) الأمريكية تهدد بالضغط على غواتيمالا لتخفف قوانينها المتعلقة بتغذية الأطفال.

سنّت حكومة غواتيمالا في عام ١٩٨٣م – وفي محاولة قصدت بها خفض معدل وفيات الأطفال فيها –قوانين أرادت بها تشجيع الأمهات على الاعتماد على الرضاعة الطبيعية في تغذية أطفالهن، وتنبيههن إلى المخاطر الصحية المترتبة على استبدال لبن الأم بالحليب الصناعي. وقد اشتمل ذلك القانون –والذي بُني على بنود لائحة منظمة التجارة العالمية ومنظمة اليونيسيف (UNICEF) الخاصة بتنظيم تسويق الأغذية البديلة للبن الأم، اشتمل على منع استخدام عبارات معينة مثل عبارة "لبن أم مُلطّف"،[15] أو عبارة "مماثل للبن الأم"[16] في الدعاية لهذه المنتجات.

احتجت شركة جيربر فود (Gerber Food) المتخصصة في إنتاج حليب الأطفال على القانون الغواتيمالي بحجة أن شعار الشركة يحتوي على صورة طفل قصير وممتلىء. وقبل وقت قصير من سريان مفعول مقررات دورة أورغواي، بعث نائب رئيس شركة غيربر برسالة إلى رئيس غواتيمالا يشير فيها ضمنا باحتمال تعرض غواتيمالا لعقوبات تجارية بسبب هذا القانون.[17] وهكذا فإن غواتيمالا تلقى معارضة لأنها تحاول حماية أضعف شريحة في مجتمعها، وهم المواليد الجدد، من تهديد إحدى الشركات العالمية للإنتاج الغذائي، شركة شعارها: "الصغار هم مجال نشاطنا التجاري"[18] (Babies are our Business) . وهي ليست مصممة على بيع منتجاتها من حليب الأطفال فحسب، بل وتصر كذلك على تسويق منتجاتها بطريقة تعتبر مُضلِلة في نظر القانون الغواتيمالي.

وفقا لإحصاءات منظمة رعاية الطفولة والأمومة الدولية (UNICEF) ، فإن مليون ونصف المليون من أطفال العالم يموتون كل عام بسبب الإغراء الذي تتعرض له أمهاتهن لاستبدال حليب الأم بحليب الأطفال الصناعي.[19] وقد أشار تقرير اليونيسيف إلى أن السبب الأول لموت هؤلاء الأطفال يعود إلى حالات الإسهال القاتلة التي تصيب الصغار بسبب التلوث الذي ينشأ من قيام النساء في

الدول الفقيرة بمزج اللبن بالماء الملوّث.[20] وتعزو منظمة اليونسيف انخفاض نسبة الأطفال الذي يتغذون من ألبان أمهاتهم إلى ٤٤٪، إلى الترويج المكثف الذي تلقاه البدائل الصناعية للبن الأم.[21]

وقد التزمت جميع الجهات التي تزود غواتيمالا بمنتجات الحليب الصناعية في الداخل والخارج- باستثناء شركة غيربر الأمريكية -بإدخال التعديلات اللازمة على منتجاتها لكي تتوافق مع القانون الغواتيمالي الجديد.[22] وكانت معدلات الوفيات في المواليد في غواتيمالا قد انخفضت بدرجة كبيرة بعد إجازة هذا القانون، ما جعل منظمة اليونسيف تعتبر دولة غواتيمالا برهانا على نجاح سياستها.[23]

إلا أن شركة غيربر رفضت الانصياع للقانون الغواتيمالي، وحذّرت غواتيمالا بأنها قد ترفع شكوى ضد قانونها الجديد لمنظمة التجارة العالمية إذا لم تقدم غواتيمالا على إلغائه.[24] والحق أن هناك استثناءً خاصا نصت عليه اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) ، كان يمكن أن يعزز ويدعم موقف حكومة غواتيمالا. لكن لم يكن لغواتيمالا خبرة ومعرفة عميقة بأن قوانين منظمة التجارة العالمية ومنظمة اليونسيف تؤيد صنيعها. وفي عام ١٩٩٥م نجحت تهديدات شركة غيربر في زحزحت حكومة غواتيمالا عن موقفها. إذ أقدمت غواتيمالا على تغيير القانون بحيث يستثني الشركات الأجنبية من وضع ديباجات دلالية على منتجاتها من أغذية الأطفال.[25]

التهديد الثاني: شركات تصنيع الدواء تهدد برفع شكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد قوانين طبية سنتها حكومة جنوب أفريقيا

تطلب اتفاقية الـ (TRIPs) من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الالتزام بحماية لحقوق الملكية الفكرية لأسعار الأدوية لمدة عشرين عاما، ابتداءً من عام ٢٠٠٥م. والواقع أن براءات الاختراع تمنح الشركات حقا خاصا في تسويق نوع معين من الدواء. ومن حسن الحظ أن اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) تسمح بوجود أشياء مهمة، مثل الترخيص الإلزامي والواردات الموازية، والتي يُراد بها السماح للحكومات بتعديل بعض حقوق حملة براءات الاختراع بحجة الحرص على تعزيز الرفاهية العامة لشعوبها. وتطلب

الحكومات -بموجب لائحة الترخيص الإلزامي -من حملة براءات الاختراع أن يقوموا بتسجيل أدوية أو سلع أخرى باسم إحدى الشركات المصنعة المنافسة، وذلك مقابل دفع رسوم للجهة التي اضطلعت بتطوير الدواء. أما الاستيراد الموازي فيعني استيراد السلع من تجار الجملة أو من خلال وسطاء من الدول التي تتوفر فيها هذه السلع بأسعار منخفضة، بدلا من شرائها من الجهات المُصنّعة مباشرة.

تأخذ الحكومات بمبدأ الاستيراد الموازي بسبب الاختلاف الكبير في أسعار الأدوية من بلد لآخر. وكمثال لذلك نجد أن الحبة الواحدة من المضاد الحيوي ماركة أموكسيلين (Amoxicillin) تُكلِّف خمسين سنتا في جنوب أفريقيا، في حين لا يزيد سعرها على أربعة سنتات في دولة زيمبابوي المجاورة.

وعلى الرغم من البنود المهمة التي اشتملت عليها اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) فيما يتصل بالصحة العامة، إلا أن شركات تصنيع الدواء الدولية تحاول، بمساعدة إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أن تستخدم هذه الاتفاقية لإجهاض مساعي رئيس جنوب أفريقيا السابق، نيلسون مانديلا، لتسهيل حصول مواطني جنوب أفريقيا على الرعاية الطبية والدواء. فالقوانين الطبية في جنوب أفريقيا- التي سُنّت في عام ١٩٩٧م إلا أنها لم تطبق بالكامل حتى الآن - تشجع على استخدام الأدوية العامة وتمنع شركات تصنيع الأدوية من دفع مكافآت مالية للأطباء بسبب حثهم لمرضاهم على تناولها. والأهم من ذلك أن هذه القوانين تنادي بتبني مبدأ الاستيراد الموازي وتتبنى أسلوب الترخيص الإلزامي كأداة للتحكم في تكلفة الدواء.[26]

وقد شكلت شركات تصنيع الدواء في جنوب أفريقيا وفي الولايات المتحدة جبهة موحدة لمعارضة هذه القوانين التي سنتها جنوب أفريقيا. وفي هذا الإطار وجه رئيس اتحاد شركات تصنيع الأدوية في جنوب أفريقيا، إنذارا لحكومة جنوب أفريقيا يهددها فيه برفع شكوى ضد هذه القوانين إلى منظمة التجارة العالمية.[27]

وانضمت حكومة الولايات المتحدة لمساعي شركات تصنيع الأدوية، وذلك بتعهدها بفرض ضغوط قوية على جنوب أفريقيا.[28] وقد أثار مسؤولون على

مستوى عال- منهم نائب الرئيس الأمريكي آل غور -هذه القضية مع مسؤولين من جنوب أفريقيا.[29] كما هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية وغير تجارية على جنوب أفريقيا إن لم تتراجع عن هذه القوانين.

إلا أن جنوب أفريقيا لم تنصاع للضغوط. كما أن الضغوط التي نظمها الناشطون في مجال مكافحة مرض الإيدز في جنوب أفريقيا - والذين يدركون أهمية مساعي جنوب أفريقيا لخفض أسعار الدواء في توفير أدوية مرض الإيدز للشريحة السكانية الكبيرة التي تعاني من هذا المرض هناك - قد دفعت الولايات المتحدة إلى التراجع عن تهديداتها لجنوب أفريقيا. ولا زلنا ننتظر لنرى إن كانت الولايات المتحدة ستحترم حق الدول الأخرى في تبني سياسات الترخيص الإلزامي والاستيراد الموازي.